MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Legal and Jurisprudence Studies

Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN 2710-2211 (Print)
ISSN 2788-4694 (Online)

مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

دولة الرفاهية في الفكر الماركسي

د. اسماعيل عمر حميد

دكتوراه علوم سياسية ، الفكر السياسي

استلام البحث: 23/06/2023 مراجعة البحث: 07/10/2023 قيول البحث:08/10/2023

ملخص الدراسة :

دولة الرفاهية يعبر عن السعادة و يشير إلى الصحية والمبهجة ، او قيام الدولة بتقديم خدمات و تأمينات اجتماعي. ينطلق من حق كل إنسان في الحياة الكريمة. هدفها رفع مستوى مواطنيها. هي دولة الإعانات. الماركسيين يعتبرون دولة الرفاهية هي مجرد دراسات في الإدارة العامة. الماركسية تنظر إلى دولة الرفاهية كدالة لاحتياجات الاقتصاد الرأسمالي. يؤكد كتّاب الماركسيين الجدد أن توفير مستوى عالٍ من الرعاية الاجتماعية شرط ضروري للحفاظ على شرعية الدولة. حجج الماركسيين أن دولة الرفاهية كانت تعمل أساساً في مصلحة استنساخ الرأسمالية. دولة الرفاهية تخدم مصلحة الطبقة الرأسمالية من خلال زيادة كمية ونوعية القوة العاملة والحفاظ على الانسجام الاجتماعي. جادل اليساري الماركسي بأن دولة الرفاهية بشكل متزايد كانت وسيلة أقل لتلبية احتياجات حقيقية وأكثر وسيلة لامتصاص التكاليف الاجتماعية للإنتاج الرأسمالي. يحاول النهج الماركسي الجديد توفير فهم لإعادة هيكلة دول الرفاهية التي حدثت في البلدان الصناعية المختلفة منذ الثمانينيات. وبما أن تقدم المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية كان حتمياً ، فإن دولة الرفاه – وهي ملحقة ضرورية للرأسمالية المتقدمة – لم تكن أكثر من مجرد ظاهرة انتقالية مقصودة أن تختفي مع مجيء المجتمع الاشتراكي.

الكلمات المفتاحية: دولة الرفاهية، الفكر الماركسي، الرأسمالية، الاشتراكية، الاشتراكية الديمقراطية.

Abstract:

The welfare state expresses happiness and refers to health and joy or the state providing social services and insurance. It stems from the right of every human being to a decent life. Its goal is to raise the level of its citizens. It is a subsidy state. Marxists consider the welfare state to be merely studies in public administration. Marxism views the welfare state as a function of the needs of the capitalist economy. Neo-Marxist writers assert that providing a high level of social welfare is a necessary condition for maintaining the legitimacy of the state. Marxists argued that the welfare state was essentially working in the interest of reproducing capitalism. The welfare state serves the interest of the capitalist class by increasing the quantity and quality of the labor force and maintaining social harmony. The Marxist leftist increasingly argued that the welfare state was less a means of meeting real needs and more a means of absorbing the social costs of capitalist production. The neo-Marxist approach attempts to provide an understanding of the restructuring of welfare states that has occurred in various industrialized countries since the 1980s. Since society's progress from capitalism to socialism was inevitable, the welfare state - a necessary appendage of advanced capitalism - was nothing more than a transitional phenomenon intended to disappear with the advent of socialist society.

Keywords: Welfare state, Marxist thought, capitalism, socialism, Democratic socialism.

CC BY

المقدمة

إن فكرة دولة الرفاهية هي فكرة منذ قيام اول النظام السياسي البشري ، ذلك انها تمثل الطموحات الجديدة التي تحملها على الايديولوجيا السياسية او الاقتصادية ستحاول ان تبرز على الساحة او تتولى الحكم ، إلا انها لم تحقق بصورة كاملة في ظل كافة الانظمة السياسية العالمية . ووفق المصطلحات الماركسية ، فإن المجتمعات الرأسمالية هي مجتمعات طبقية متصارعة بطبيعتها ، نظرا الى علاقات الاستغلال القائمة بين الطبقات. تولي الماركسية اهتماماً كبيراً للرفاه الذي تنظمه الدولة. في المنظور الماركسي – من حيث التاريخ ونطاق القيم – احتلت دولة الرفاهية وضعاً ما إلى حد ما. و من هنا سنحاول أن اتصلت الضوء على افكار دولة الرفاهية في الفكر الماركسي.

أهمية الدراسة :

تتمثل اهمية الدراسة في الجدلية الثنائية ما بين افق تنظير دولة الرفاهية و ما بين واقع وجود دولة الرفاهية و تأسيساً على ذلك سنحاول أن نبحث اهمية انعكاسات الواقعية للمضامين الفكرية الماركسية على قدر ارتباطه بالموضوع .

إشكالية الدراسة :

تكمن إشكالية الدراسة في قياس قدرة الايديولوجيا الماركسية على تطبيق او تحقيق مضامين الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية لدولة الرفاهية .

فرضية الدراسة :

تنطلق فرضية الدراسة من تصور نظري يستتبعه واقع مؤسساتي مشتق من مجموعة الادبيات النظرية لدولة الرفاهية التي سيتم عرضها ومناقشة ابعادها في البحث، بيد ان الإطار النظري الذي نحن بصدد طرحه تباعاً، يستوجب ان يكون متماهياً بالقياس مع قدرة مؤسسات الدولة على تطبيقه فضلاً عن توفر الإمكانات المادية واللوجستية التي تفتضيها مسارات تطبيق دولة الرفاهية وتأسيساً على ذلك سنحاول من خلال الطرح والتفصيل الفلسفي للمفاهيم، إيضاح ما نصبو اليه في إطار موضوع البحث من خلال الأسئلة الاتية :

1. هل اهتم منظرو الفكر الماركسي بتحقيق الرفاهية الانسان على كافة اصعدة الحياة (الثقافية والاجتماعية والسياسية)؟
2. هل هناك رؤى مقاربة للرؤية الماركسية فيما يخص الرفاهية الانسان؟
3. هل هناك نماذج تطبيقية لدولة الرفاهية لدى دولة ما ومن هي ؟
4. هل يمكن استنساخ وتطبيق مسارات دولة الرفاهية بين الدول المختلفة ؟

منهجية الدراسة :

تتبنى الدراسة المنهج الوصفي و من ثم تحليل وفق منهج التحليل المضمون في إطار النصوص التي ستتناولها بالوصف و التحليل .

هيكلية الدراسة :

لغرض الايفاء بمتطلبات الموضوع فقد قسمت هيكلية الدراسة إلى مبحثين اساسين فضلا عن مقدمة وخاتمة وانتهاءا بالنتائج والتوصيات . وجاء المبحث الاول مخصوصا بـ (مفهوم دولة الرفاهية و جذورها التأريخية). وتناول المبحث الثاني(دولة الرفاهية في الفكر الماركسي و الاشتراكية الديمقراطية).

المبحث الاول : مفهوم دولة الرفاهية و جذورها التأريخية :

المطلب الاول : مفهوم دولة الرفاهية :

1- لغة :

رفه : الرفاهة والرفاهية والرُّفهنية(1) : تعني الرفاهية، رغد الخصب ولين العيش وسعة(2). رفه عيشه ، فهو رفيه و رافه و أرفههم الله و رفههم . و رفهنا نرفه رفهاً و رفهاً و رفوهاً : التنعم و الدعة . . و هي في رفاهة من العيش أي سعة(3).

2- اصطلاحاً :

مصطلح يشير قيام الدولة بتقديم خدمات و تأمينات اجتماعية و معونات إلى افراد المجتمع بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة او ضمان حد أدنى لها . و ينطلق هذا المفهوم من حق كل إنسان في الحياة الكريمة و من نظرة اجتماعية و إنسانية قوامها وجود رابطة قوية بين رفاهية (طيب العيش) الافراد و رفاهية المجتمع . و تشمل الخدمات و التأمينات في الدولة الرفاهية ، التعليم و الصحة و مستوى من الدخل و توفير العمل و التأمين ضد العجز و الشيخوخة على سبيل المثال لا الحصر(4). يعبر مصطلح الرفاهية بشكل عام عن السعادة ورغد العيش وإنها تأخذ عدة أبعاد اجتماعية و سياسية و اقتصادية جنباً للدخول بتفسيرات فلسفية عن ماهية الاشياء التي تزيد من سعادة المجتمع فسوف نكتفي بالتفسير الاقتصادي لرفاهية المجتمع(5). أجمعت القواميس و المعاجم على صياغة عامة للمصطلح يمكن صياغتها بالتعريف االتي: حالة الكيان التي توصف بالصحية والمبهجة او الميسورة. أو قد يشير الرفاه إلى أي من هذه الصفات الثالث، ولكن الحقيقة في أن توضع هذه المصطلحات الثالثة معا في تحديد ينطوي على الترابط(6). دولة الرفاه هي أذن دولة الإعانات ولكن غالباً ما يصاحبها حركة إصلاح ديمقراطية اجتماعية، وتستعمل الأمم المتحدة اصطلاح (دولة الرعاية الاجتماعية) أو (دولة الرفاه) أو (الدولة الحامية) ، ووفقاً لمجمع اللغة العربية في القاهرة، فإن دولة الرفاهية هي دولة هدفها رفع مستوى مواطنيها وتوفير أسباب الرفاهية الاجتماعية . تاريخياً يبدو إن دولة الرفاه بوصفها سياسة كانت قد ظهرت في بعض الدول الأوربية في أواخر القرن التاسع عشر، وقد عرفت آنذاك بسياسة الرفاه ، وتمثلت في التدخل المباشر من قبل الدولة لتوفير الرعاية الاجتماعية و الاقتصادية للمواطنين عن طريق زيادة دورها في تحسين مستوى الرفاه، وهذه السياسة كانت عبارة عن مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي لائق للمواطنين وتشمل هذه السياسة البرامج والخدمات أدناه:

1. توفير فرص العمل، أو أن تضمن الدولة حد أدنى من الدخل في حالة البطالة.
1. توفير التعليم العام.
2. توفير الرعاية الصحية.
3. المساعدة في توفير السكن المناسب.
4. ضمان الرعاية الكاملة لمن هو في حاجة لها (العاجزين، والمعاقين،و الفقراء)(7). يمكن التعرف على شروط تعظيم الرفاهية والتي تعد أسس لقياسها من خلال الاتي :

1-**معيار بيجو للرفاهية:** ينص على إن زيادة االشباع أو المنافع القصوى للأفراد من السلع والخدمات ويعد معيار ومقياس للرفاهية االقتصادية. وهو يتوقف على ثالثة شروط هي:

اولا : كفاءة النظام أي التخصيص االمثل للموارد الإنتاجية.

ثانيا : عدالــة النظام و التوزيع العادل للدخـول، والذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشبـاع الحاجات الأساسية لألفراد والطبقات أكثر احتياجاً.

ثالثا : الشرط الاخير استقرار النظام من خلال تصحيح النشاط الاقتصادي بمنع التقلبات في الدخل والبطالة بمرور الزمن.

2 – **معيار باريتو للرفاهية** : ينص معيار باريتو للرفاهية "أن أي مركز أو سياسة أو نشاط جديد يمثل مستوى مرتفع من الرفاهية مقارنة بمركز أو سياسة أو نشاط سابق إذا كان سيحقق لصاحبه أو للمستفيد منه ظروفا أفضل، ولكن بشرط ألا يوجد شخص آخر يضار من المركز الجديد". وحسب هذا المعيار فإن الرفاهية معظمة إن لم نستطع أن نحسن وضع أحد إلا على حساب آخر.

3- **معيار هيكس وكالدور**: قدم هيكس وكالدور: معياراً جديداً في الرفاهية ، و في كيفية تعظيمها من خلال ما يطلق عليه "مبدأ التعويض"، وطبقا لهذا المبدأ فإن أي حالة أو مركز اقتصادي سيكون أكثر فاعلية من مركز آخر؛ إذا كان من الممكن للمنتفعين من المركز الجديد تعويض المتضررين منه، بهدف تجنب انخفاض مستوى الرفاهية(8).

ولتقييم مستوى نزع صفة التسليع في نظام الرفاهية، ينبغي دراسة أبعاد ثالثة يتعلق **أولها** بالاحكام الناظمة لحصول الناس على إلإعانات، وهي أحكام الأهلية وضوابط الإعانات. فإمكانية نزع صفة التسليع في البرنامج تزيد كلما كان الوصول إليه سهلا وضِمن حق الحصول عل مستوى معييشي ملائم، بغض النظر عن سجلّ العمل السابق أو مستوى الأداء أو الاحتياجات أو المساهمات المالية . و يمثل مستوى إحلال الدخل البعد **الثاني** . فمن المرجح أن يسعى المستفيد من الإعانات إلى الحصول على عمل حالما يتراجع مستواها تراجعا ملموسا إلى ما دون دخله الطبيعي، أو دون المستوى المعيشي الملائم في المجتمع. أما البعد **الثالث** فهو حزمة الإعانات المقدمة ، وهو ذو أهمية خاصة. فأكرب إعانة يحصل عليها المواطن بصرف النظر عن السبب هي الراتب لاجتماعي ، ولكن ذلك يشمل أيضا إعانات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة. و انطلاقاُ من هذه المعاير حددت ثلاثة أمناط من دول الرفاه:

فالنمط الليبرالي : يقدم إعانات لدى وجود حاجة واضحة أو عوز بالرتكيز على الاحتياجات و على استخدام برامج اجتماعية تعتمد التحقق من الموارد أو الدخل.

النمط الثاني : فهو النمط المحافظ الذي يجعل الحق في الحصول على الإعانات متوقفًا على مجموعة شروط مالية وشرط المشاركة في سوق العمل، و على منطق اكتواري .

النمط الثالث : وهو النمط الاجتماعي الديمقراطي ، على فكرة حقوق المواطنة بغض النظر عن درجة الحاجة أو أداء العمل. وتعتمد الاهلية عادةً على كون المرء مواطنا أو مقيًما لفترة طويلة(9).

و تقسم الرفاهية الى قسمين : رفاهية الفرد و رفاهية المجتمع ، و هذه الاخيرة ما هي سوى مجموع رفاهيات الأفراد ، بمعنى أن الرفاهية الكلية هي مجموع الرفاهيات الجزئية(10). أن "معظم البلدان " تمارس نسقاً غير مترابط من سياسات الرفاهية بسبب الخصائص التقليدية التالية لعملية صنع سياسة الرفاهية:

1- الطبيعة التراكمية لسياسات الرفاهية.
2- اختلاف السياسات تاريخيا في مختلف دول الرفاه.
3- مشاركة مجموعات مختلفة من الفاعلين السياسيين .
4- الفروق في عملية صنع السياسات.
5- تأثير الأنماط الأجنبية وبناء عليه، مع نموّ سياسات البلد وتعددها، تغدو إمكانية تصنيفها في نظام واحد متماسك غير واقعية بصورة اكبر(11). الادوات الرئيسية لتحقيق دولة الرفاه هي :

1- **التنظيم و التوجيه** : وهو ان تقوم الدولة بتوجيه و تنظيم الفعاليات و النشاطات الاقتصادية بالاتجاه الذي يخدم الصالح العام و عدم ترك الافراد يسعون إلى تحقيق مصالحهم الذاتية .
2- **التأميم** : لكي يكون للدولة الدور الفاعل في التدخل ، فلا بد من امتلاك وسائل الانتاج .
3- **الحركة العمالية** : ان الحركات النقابية للعمال هي الدواء الشافي للكثير من المشكلات التي يعاني منها العمال و علاقاتهم بأرباب العمل ، فهي تسعى دوماً لرفع دخل العامل و تحسين ظروف عمله و معيشته.
4- **السياسة المالية العامة** : و تعد الادارة الرئيسة لدولة الرفاه ، لانها تتضمن استخدام الانفاق العام و الضرائب و القروض لتحقيق الاهداف المرغوبة .
5- **النمو المرتفع** : لقد جاء ازدياد زخم مفهوم دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية وفي اجواء النمو الاقتصادي المضطرد ، لبناء ما دمرته الحرب ، و خلق نظام اقتصادي رصين ، و قد كان الايمان القوي بقدرة دولة الرفاه على بناء المجتمع لا طبقي هو المحفز و الدافع لجعل السياسات الاجتماعية ملحقا خاصا بالنمو الاقتصادي .
6- **التشغيل الكامل** : و يعد وسيلة مهمة لتحسين وضع الفقراء من خلال تقليل حجم البطالة(12).

CC BY

المطلب الثاني : جذور التاريخية لدولة الرفاهية :

و كانت مساهمة مالتوس الرئيسية تأييداً لدور الحكومة و مناهضة قانون عام 1821 المعروف بـ (القانون الفقير) المساند للفقير . و بالفعل ، قبل فترة طويلة من تقديم مالتوس مقاربته الحيادية بشأن الرفاهية ، كان الخطاب ، الذي ربط الحكومة الصغيرة بالتفاوت بين الارتقاء الهندسي لنمو السكان و النمو الحسابي في الموارد على مر الزمن ، جزءاً لا يتجزأ من الرزمة الفكرية في القرن التاسع عشر(13). تبقى الرفاهية الكلاسيكية الجديدة المتجذرة في الثورة (الحدية) لسبعينيات القرن التاسع عشر ، رفاهية محققة قائمة على جمع مكاسب نفعية لفرد نموذجي هو وحدة استهلاك و تشبع في أن واحد(14) . ولدت دولة الرفاه في المانيا في عهد (بسمارك) (1815– **1898)** وتطورت على يد البريطاني (وليم بيفردج) وذلك عندما اكد الاول على ضرورة قيام الحكومة من خلال ميزانياتها ان توجه السوق وتساعد على زيادة نشاطه وان تضمن التشغيل التام ويمكن التوصل الى استقرار السوق والتشغيل التام عن طريق النمو الاقتصادي الذي يمكن ضمانه من خلال الاستثمارات الحكومية والمدفوعات التحويلية للمواطنين عن طريق جهاز الرفاه والاستعداد لخلق عجز في الميزانية اثناء فترات الركود الاقتصادي . وقد ارتبط اسم وليم بيفردج بدولة الرفاه بشكل رئيسي في الوثيقة التي قدمها للحكومة البريطانية عام 1942 والتي عرفت بخطة بيفردج والتي تناول فيها تنظيم خدمات الامان الاجتماعي بهدف بشكل دولة الرفاه التي تكافح العوز والقضاء على الفقر من خلال خلق وتفعيل تام واقامة جهاز للأمان الاجتماعي يضمن لكل انسان حقه الادنى بهدف البقاء وحرية الحصول على خدمات الرفاه . لقد ازدهرت دولة الرفاه خلال الاعوام الثلاثين التي اعقبت الحرب العالمية الثانية واعتمدت كل الدول الراسمالية (اوربا، امريكا، استراليا) مسار الرفاه الاقتصادي بحيث اصبح تقرير بيفردج مصدر الهام لخطط اعادة بناء الدول التي شاركت في الحرب حيث حفز النمو الاقتصادي السريع الذي ميز تلك الانظمة الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي مشاعر التضامن التي نمت خلال مدة الحرب وطموح واضعي السياسات في هذه الدول على خلق مجتمعات توفر لمواطنيها العمل ومستوى معيشة افضل . غير ان تطور دولة الرفاه قد تباطأ في السبعينيات على اثر أزمة النفط التي عصفت بالاقتصادات الصناعية عام 1973 وارتفاع الاسعار التي جاءت نتيجة للمقاطعة التي فرضتها الدول المنتجة للنفط، والذي نجم عنها تباطؤ النمو الاقتصادي وتناقص في العمل الامر الذي أدى الى تفاقم الازمة الاقتصادية في تلك الدول وبالتالي تزايد اعداد المواطنين الذين يحتاجون الى خدمات الرفاه، انخفاض في مصادر التمويل التي يمكن بواسطتها تمويل مثل تلك الخدمات مما اطلق عليها اسم "ازمة دولة الرفاه(15). والتصنيف الشائع الذي قام به عالم الاجتماع إسبينغ أندرسن بين ثلاثة نماذج للدولة الراعية هي:

أولاً : النموذج الليبرالي : الذي تتميز به بريطانيا و الذي تكتفي فيه الدولة بتأمين الحد الأدنى من الأحتياجات الاجتماعية تاركة إلى القطاعات الأخرى ، المؤسسة الانتاجية و الشركات الخاصة مهمة تأمين مايزيد على ذلك الحد الأدنى. و بالرغم مما قيل عن خطة لورد بيفريدج ، يبقى ان هذه الاخيرة تشكل اساس ذلك النموذج لأنه بفرض تغطية للمجتمع بأسره لكنها متوقفة على الضروريات ، و أهمها النظام الصحي.

ثانياً : النموذج التعاوني الشائع في فرنسا و ألمانيا الذي يعتمد على مؤسسات تديرها و تمولها أطراف العلاقة الإنتاجية ، ممثلة بالنقابات العمالية و بنقابات أرباب العمل ، و تعتمد على الدخل الذي يحققه الأجراء داخل المؤسسة الإنتاجية. و لا تتدخل فيه الدولة مباشرة سوى في تأمين الاحتياجات غير المرتبطة بالعمل و الانتاج ، مثل إعانة الأسر بحسب عدد الأولاد ، و إعانة الشرائح الأكثر فقراً.

ثالثاً: النموذج الأجتماعي– الديمقراطي الذي تلعب فيه الدولة دوراً محورياً مباشراً في تأمين المخاطر الاجتماعية المذكورة ، من خلال سياسة ضريبية فعالة (إعتماد الضريبة التصاعدية)، ومن خلال إعادة توزيع الثروة من أجل تأمين حد أقصى من تغطية الحاجات الاجتماعية الناجمة عن البطالة و المرض و الشيخوخة و حالات العسر و الفقر المختلفة. و تنتمي الدول الأسكندنافية الى هذا النمط(16). النمط الليبرالي كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والمملكة المتحدة وأستراليا. و النمط المحافظ الذي يميز دول وسط أوروبا مثل ألمانيا وفرنسا و النمط التعاوني تضم دول الرفاه الحديثة كل من دول شمال أوروبا مثال أيسلندا، السويد، النرويج، الدنمارك، وفنلندا والتي تطبق نموذج يطلق عليه النموذج الشمالي أو نموذج شمال أوروبا(17).

المبحث الثاني : دولة الرفاهية في الفكر الاشتراكية الديمقراطية و الفكر الماركسي :

المطلب الأول : دولة الرفاهية في الفكر الاشتراكية الديمقراطية:

نشأت الإشتراكية الديمقراطية من النضالات ضد المجتمع الرأسمالي، وضد الإستغلال والقمع والحرب. وهي تدعو للحرية والمساواة والتضامن من أجل جميع الأفراد ومن أجل كل فردٍ. ووفقاً لكارل ماركس، فإنَّ الضرورة الحتمية للإشتراكية تقوم على "الإطاحة بجميع العلاقات الاجتماعية التي تجعل من الإنسان كائنا مهانا، مستعبدا، مخذولا، محتقرا." تشكلت الإشتراكية على أساس أنها حركة حقوق إنسان عالمية متضامنة مع الطبقات الدنيا. وقد شاركت مع حركة أصحاب الأجور والنساء والشعوب المضطهدة في نضالهم من أجل التحرر. ويتمثل هدفها بالوصول إلى مجتمع يمارس فيه الشعب السيطرة المشتركة على الإقتصاد ويمسكون شؤؤنهم بأيديهم. شهد القرن العشرين حدوث انقسامات عميقة في الحركة الإشتراكية. فمن جهة، تم تطور الجناح الشيوعي والذي، وتحت وطأة الحرب والفاشية، جهَّز لتنفيذ قطيعة جذرية مع الرأسمالية حتى لو اضطر لإستخدام الديكتاتورية وقمع المعارضة. في عام 1989، أدت الإحتجاجات الجماهيرية الواسعة التي قام بها العمال ونشطاء الحقوق المدنية وكذلك التجمعات الديمقراطية، إلى إنهيار الدول الإشتراكية في أوروبا. وقد ثبت في النهاية أنَّ مركزية ملكية الدولة يشكل عائقاً أمام تطورها، حيث لا يمكن الحفاظ على المنجزات الإجتماعية على المدى الطويل. وعلى الجانب الأَخر، أرادت القوى الإجتماعية الديمقراطية إحداث إصلاحات إجتماعية واسعة وإرساء الديمقراطية في المجتمع. غير أن هذه القوى لم تكن قادرة على التغلب على هيمنة الأرباح بغية السيطرة على الإقتصاد بشكلٍ فعَّال. وبذلك ظهر جليا استحالة الوقاية من حدوث انتكاسات نيو– ليبرالية ضمن رأسمالية منفلتة من كل قيد. وقد دعم اليسار الإشتراكي بدوره تشكيل المجالس، واستقلالية العمال، والديمقراطية الإقتصادية والتعاونيات؛ ولكنه لم يستطع أن يُقدِّم البدائل الشمولية. تؤدي الأزمة الحالية للرأسمالية وللحضارة الإنسانية إلى نشوء حركات إشتراكية جديدة، ومفهومها الأساسي هو: ليس ممكناً إيجاد عالم آخر، ورغم ذلك فإن الوصول إليه يُعتبر حاجةً عاجلة. تحارب إشتراكية القرن الحادي والعشرين هذا الاستغلال الرأسمالي، والنظام الأبوي (البطريركي)، والعنصرية وتدمير البيئة. وكان هدفها الأساسي هو الوصول إلى عالم يمكن أن توجد فيه العديد من العوالم المختلفة جنباً إلى جنب، حيث يكون فيه التطور الحر للفرد ولكل فرد شرطاً لتطور الجميع. وإنَّ إخضاع الممتلكات والعلاقات بين مراكز السلطة لتحقيق هذا الهدف، والتحول الإجتماعي الإيكولوجي للإنتاج وأساليب الحياة، والديمقراطية الشاملة، والأممية الجديدة، وسياسة السلام النشطة هي العناصر الأساسية لهذه الإشتراكية الجديدة(18).

تقدم الاشتراكية الديمقراطية نظرية سياسية في الرفاه تستند إلى الانخراط الجماعي الديمقراطي ، وهي ترتبط بصورة أكثر شيوعاً بأحزاب يسار الوسط الديمقراطية الاجتماعية السياسية في أوربا ، و بوصفها نموذجاً للرفاه فقد تحققت على أعلى مستوى في دول الرفاه الاسكندنافية . تبعدها كل من توجهاتها الديمقراطية و الاجتماعية عن الليبرالية ، لكنها تشترك مع الليبرالية في أرضية عامة من حيث التزامها بحرية الاختيار و الحقوق الفردية ، و قدرتها على العيش مع مؤسسات السوق و الملكية الخاصة. نقطة البداية هي الدولة ، حيث تنظر الاشتراكية الديمقراطية إلى الدولة بوصفها قوة ايجابية في المجتمعات الحديثة : قوة ذات قدرة فريدة على فعل الخير. كما ينظر إلى الدولة على أنها موقع السلطة ، و الدولة الديمقراطية – بوصفها تتحقق من خلال الديمقراطية البرلمانية – هي صوت الشعب ، كما أنها حارسة بطرائق عدة :

أولاً : يرتبط نمو النظم التي تشرف على تنظيمها الدولة الرفاه بالعملية الديمقراطية، خصوصاً قوة التعبئة السياسية للطبقة العاملة. و تدين نظم الرفاه المنظمة بوجودها للفاعلية السياسية للطبقة العاملة على وجه التحديد ، المنظمة عبر الأحزاب السياسية ، و نقابات العمال ، و الحركات السياسية الأخرى. و بحسب الظاهر ، فان هذه القطاعات هي التي ستكسب إلى أقصى حد من دولة الرفاه ، مع أن هناك أبحاثاً كثيرة تشير إلى أن الطبقتين الوسطى و العليا في الواقع تكسبان كثيراً من دولة الرفاه .

ثانياً: ان الرفاه عند الاشتراكيين الديمقراطيين – و كذلك نشاط الدولة في اتجاه تحقيقه لأكبر عدد ممكن – يعنى أساساً الزمالة و التضامن بين أفراد الطبقة العاملة. و للدولة معنى آخر أيضاً في الاشتراكية الديمقراطية. ألا وهو الدولة القومية . تخدم تدابير الرفاه التي تنظمها

الدولة وظيفة بناء الأمة ، وهي تفضي لا إلى احساس بهدف مشترك بين الناس وحسب ، بل الى تحسن في المخزون القومي لرأس المال البشري ، كما تعد وسيلة للتمييز بين أولئك الذين ينتمون إلى الأمة و أولئك الذين لا ينتمون اليها(19).

إن دور الدولة في منح الرفاه من خلال تلبية الحاجة أمر لا نزاع فيه تقريباً في هذا المنظور . هذه أدنى وظيفة للدولة . تقدم الاشتراكية الديمقراطية حججاً لتأكيد دور الدولة في تقديم رفاه أكثر شمولية. إذ ينبغي أن تكون أداة أو فاعلاً لتغيير اجتماعي تقدمي . فدور الدولة أساس في إعادة التوزيع ، خصوصاً في ما يتعلق بالموارد المادية، إن كان ذلك لتصحيح اوجه عدم المساواة التي يولدها السوق . و تمتد أشكال التدخل اللازمة عبر السياسات العامة الاقتصادية و الاجتماعية، و تتجاوز تصور الليبرالية الضيق بشأن سياسات الرفاه العامة(20). كانت تبريرات مختلفة قد قدمت تسوغ أن تكون المساواة هدفاً للسياسة الاجتماعية . فقد استقرت هذه على نوعين أساسين من الحجج:

الأول: هو قبوا أننا بوصفنا بشراً نشترك جميعاً في الحاجات نفسها، ما يدل على وجود طبيعة أساسية عامة . يقترح دويال وغوف أن الصحة و الاستقلالية حاجتان أساسيتان يشترك فيهما الناس عموماً .

الثاني : فهو تبرير معياري على نحو أكثر وضوحاً ، و مفاده أن الإنصاف و العدالة يتطلبان مساواة و التزاماً بتوزيع عادل للموارد الاجتماعية، من ثم ينبغي ، على المدى الطويل ، أن تعمل الدولة على تحقيق المساواة في مسارات الحياة ، و ليس مجرد أن توفر الأمن حين لا تستطيع السوق توفيره ، و إنما تقويض أوجه عدم المساواة التي تنشأ من الولادة ، أو الثروة الموروثة ، أو السلطة الاقتصادية . إضافة إلى هذا ، تفيد المؤسسات و العمليات مرتبطة بدولة الرفاه في أداء وظيفة دمج اجتماعية ، فتكون تلك المؤسسات و العمليات مكونة للمجتمع المحلي و معبرة عنه في الوقت نفسه. و تتغلغل المثل العليا للمجتمع المدني على نحو واسع في الديمقراطية الاجتماعية، و تؤكد خصوصاً الزمالة و التضامن . بمعنى القضية المشتركة مع الأخرين (حتى على حساب مصالح المرء الخاصة) و خير المجتمع المحلي ككل . و الرفاه ليس محتكراً لدى الدولة ، إذ تعترف الديمقراطية الاجتماعية أيضاً بدور (العون الطوعي) و (العون الذاتي) مع أن دور الدولة هو المهيمن(21). و يشير منظرو و سياسيو الاشتراكية الديمقراطية الى الوضع المتحسن نوعا ما للشعب العامل في الدول الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يشيرون إلى الاصلاحات الاجتماعية التي تقوم بها الحكومات البورجوازية و الاصلاحية تحت ضغط من حركة الطبقة العاملة الأممية ، و يزعمون أن الدولة الرفاهية هي الاشتراكية أو هي على اي الاحوال على اعتاب الاشتراكية و الوقائع تدحض اسطورة دولة الرفاهية فالبطالة و البؤس يطاردان مئات الالوف بل حتى ملايين الناس في بلاد متقدمة جدا ، مثل الولايات المتحدة الامريكية فاجراءات التأمين الاجتماعية هي كقاعدة تحدث هناك على حساب الشعب العامل نفسه و الاصلاحات الديمقراطية فاترة الهمة ، و تكاد تكون عديمة الاثر ، بسبب النظام السياسي السائد وما يسمى بدولة الرفاهية هو في جوهره نظام لاجراءات الدولة الاحتكارية الرامية إلى تقوية الرأسمالية و اضعاف تصميم الطبقة العاملة على العمل من اجل الاشتراكية(22). والنظريات الماركسية الجديدة وغيرها من النظريات الراديكالية لدولة الرفاهية تعاني من عدد من القيود نفسها ، حيث تتحرك هذه التقاليد بسهولة نحو مفهوم غير متمايز للمجتمعات "الرأسمالية"(23). وجهة نظر "الشركات الليبرالية" هي مجموعة فرعية من المقاربة الماركسية الجديدة الأكبر لنمو دولة الرفاهية التي تمثل فيها دولة الرفاه استجابة لاحتياجات كلا العاملين للحماية الأساسية (من المرض أو الشيخوخة أو البطالة). أرباب العمل للسيطرة على العمل(24). يؤكد كتّاب الماركسيين الجدد أن توفير مستوى عالٍ من الرعاية الاجتماعية شرط ضروري للحفاظ على شرعية الدولة(25). ليس مصدرا للتغيير الهيكلي من أجل مصلحة الطبقة العاملة. وهذا يخلق تناقضا كبيرا تجاه دولة الرفاه بين الماركسيين الجدد. في حين يجادل بأن دولة الرفاهية تخلق وتستغل طبقة دنيا دائمة ، من المحتمل أن يعارض المدافعون عن النظرية الهدف المنطقي لتفكيك دولة الرفاهية(26).

المطلب الأول : دولة الرفاهية في الفكر الماركسي:

إن الماركسية متجذرة في تحليل تنظيم الانتاج ، و نظم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي تعلي من شأنها و الاليات التي تديمها . ترى الماركسية أن العلاقات الإنتاج الاقتصادية تتداخل مع مجموعة الممارسات السياسية ، و الايديولوجية و الاجتماعية و الثقافية ، و هذا يشكل كل المجتمع مندمجاً . ووفق المصطلحات الماركسية ، فإن المجتمعات الرأسمالية هي مجتمعات طبقية متصارعة بطبيعتها ، نظرا إلى علاقات الاستغلال القائمة بين الطبقات . تولي الماركسية اهتماماً كبيرا للرفاه الذي تنظمه الدولة . و في حين لا توجد نظرية

ماركسية واحدة في الدولة ، فإنها بوصفها وجهة نظر تنتقد بشدة السياسات الاجتماعية ، و ترفض المضامين الحميدة التي ينطوي عليها تعبير دولة الرفاه . فالسياسات الاجتماعية هي استجابة للمشكلات التي تحدثها بنية الرأسمالية و تشغيلها في نطاق إعادة انتاج القوى العاملة خصوصاً، فهي لهذا السبب ذرائعية. لذلك فان الدولة ليست محايدة حسبما يشير الرأي الليبرالي ، و لا خيرة كما في وجهة النظر الاشتراكية الديمقراطية ، و لا يمكن فصل الدولة عن المجتمعات ، و لا عن العلاقات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالنظام الاقتصادي . و الدولة في التحليلات الماركسية واسعة المدى و حاضرة في كل مكان ، فهي تضم الهيئة التشريعية ، و الخدمة المدنية ، و السلطة القضائية ، و الجيش ، و الشرطة ، و مختلف الاجهزة الحكومية المحلية و الاقليمية ، و عددا اخر من الهيئات شبه المستقلة ، و شبه العامة(27). أما ما جرى لعلم الاجتماع من تطور في القرن العشرين وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية وظهور «دولة الرفاه» في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ونشوب الحرب الباردة ثم سقوط النظم الاشتراكية الشمولية وتأثير كل هذه التطورات الاجتماعية والسياسية في تشكل النظرية الاجتماعية(28). في المنظور الماركسي – من حيث التاريخ ونطاق القيم – احتلت دولة الرفاهية وضعًا ما إلى حد ما. وبما أن تقدم المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية كان حتمياً ، فإن دولة الرفاه – وهي ملحقة ضرورية للرأسمالية المتقدمة – لم تكن أكثر من مجرد ظاهرة انتقالية مقصودة أن تختفي مع مجيء المجتمع الاشتراكي(29). إن الكتاب الماركسيين الأفضل يعتبرون أن معظم أدبيات دولة الرفاهية هي مجرد دراسات في الإدارة العامة وليست أعمال نظرية مناسبة لأنها تتجنب الأسئلة الكبيرة لأسباب وأسباب استعداد الأغنياء والأقوياء لإعادة توزيع الثروة. وبالفعل ، فإن الكثير من أدبيات دولة الرفاه تشمل دراسات حالة عن الخدمات المختلفة لدولة الرفاهية(30). بالنسبة لليسار عموما، فإن النضال من أجل العدالة الاجتماعية هو أمر محوري. لكن الحركة اليسارية تتشكل من مجموعة واسعة من الأحزاب والحركات، والمبادرات، التي تختلف في تحليلاتها وإمكانياتها ومقارباتها(31). في الواقع ، كان العديد من الماركسيين والمنظرين السياسيين اليساريين يميلون إلى رفض الرأسمالية الاجتماعية باعتبارها فقر الدم في مواجهة عدم المساواة الطبقية في الرأسمالية في القرن العشرين(32). دولة الرفاه بين اليسار و اليمين هي ثمة رأيان متطرفان ، **الاول** يساري يعتبر أن المؤسسات الرأسمالية تدخل العمال بشكل دوري في حالة طوارئ حياتية شاملة ، كما يرى الباحث الألماني اليساري فريرك هويسكن . و **الثاني** يميني ينعكس التساؤل الذي التساؤل الذي طرحه استاذ جامعة هارفرد ريكاردو هوسمان ، حول ما إذا كان ضعف القدرة على لجم الرأسمالية هو الذي يتسبب بالأضرار التي تصيب المجتمع بشرائحه المختلفة ، ام ان السبب هو الحدود الموضوعة للرأسمالية و التي تمنع من توسعها و انتشارها . الواقع أن قدرة التبرير لدى الثقافة الرأسمالية مثيرة للاعجاب . فثمة من يبرر بأن نظام الرعاية الاجتماعية يستهل منتجات صحية و رعائية مختلفة من انتاج اليد العاملة المحلية . على الرغم من وضوح عودة الارباح الهائلة لأصحاب الرساميل . فكيف يفوت استاذ هارفرد هنا ان الرأسمالية شكلت و لاتزال اكبر امبراطورية في التاريخ البشري في الانتشار و السيطرة و النفوذ ؟ و بالعودة الى الرأي اليساري ، يمعن هويسكن في إساءة الظن بالرأسمالية ، و هذا طبيعي ، فمن ينظر الى الناتج الكلي للنظام و تأثيره على الفقراء داخل و خارج الحدود ، يحق له ذلك : ((فالتعويضات التي توزع خلال الحالة الطارئة محسوبة بحيث تدفع متلقيها الى البحث عن عمل مدفوع الاجر مجددا ، ضمن العلاقة التي ستؤدي به لاحقاً الى البطالة). و يضيف الباحث اليساري : ((إن المساعدات التي تقدم للعاطلين عن العمل تهدف حصراً الى الإبقاء عليهم قابلين للعمل مجددا ، و بذلك فإن مؤسسات الرعاية الاجتماعية تنظر الى مصلحة المواطن المفضل ، و هو مالك رأس المال)) . و ثم يذهب بعيدافي المخيلة التحليلية التشاؤمية ليعتمد ((نظرية المؤامرة)) فيقول : ((خلال استقبال العاطلين عن العمل، فانهم يخدمون مالكي رؤوس الاموال كذلك ، من خلال زيادة عرض العمل ، فتتدنى الأجور و تتراجع نسبة ما يدفعه الرأسمالي مقابل العمل))(33).النظريات الماركسية الهيكلية تنظر إلى دولة الرفاهية كدالة لاحتياجات الاقتصاد الرأسمالي. الخلاف موجود بالنسبة لطبيعة هذه الاحتياجات(34).إن الأيديولوجيات لكل من اليمين واليسار غير راضية عن اختلاط الرأسمالية والاشتراكية في دولة الرفاهية الحديثة. يشعر الاشتراكيون بخيبة أمل لأن القطاع الاشتراكي محدود للغاية. حدد كارل ماركس وأتباعه الاشتراكية بالملكية العامة لوسائل الإنتاج(35). بعد نجاح ثورة اكتوبر 1917 ، كانت الاستراتيجية الماركسية اللينينية تأمل في تحقيق ذلك القدر من الكفاءة و العدالة في تخصيص الموارد المتاحة الى الحد الذي تحقق فيه حلمها المتمثل في (من كل حسب قدرته ، و لكل حسب حاجته) و كان السند الفكري لذلك هو انه عندما تتم ازالة الامتيازات التي توفرها الملكية الخاصة فان الية التدخل الواسع من جانب الدولة سوف يمكنها من انهاء حالات التشوه و سوء التخصيص و الظلم الواقع على من لا يملكون ذلك التشوه الذي افرزته حركة السوق العمياء . و قد حرك نجاح هذه الثورة ذراع (ناقوس

الخطر) لينشر دقاته في سماء مدينة الدولة الرأسمالية ، لكنها كانت دقات بطيئة لم تنشر الذعر الا عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اذ بدأت الدول المختلفة تدخل افواجا في الاشتراكية ، الذي انتشر في ارجاء المعمورة من اقصاها. مما اوجد فيها و لاول مرة ، معسكرين و حلفين كانا بمثابة كفتي الميزان المضطرب الذي اوقدت اهتزازاته نار حرب و لكنها (باردة) هذه المرة . عندئذ بدأت الدوائر الرأسمالية التفكير بجديةخصوصاً و قد بدأت اذرعه تمتد في جسم العالم (الثالث) المعين الذي لا ينضب من المواد الاولية و الخام التي تحتاجها عجلة الصناعة الرأسمالية ، من اجل استقطاب الدول المستقلة حديثاً عن براثن الاستعمار . و قد كان من نتائج هذا التفكير الجدي ، التخفيف من حدة التطرف في النظام الرأسمالي مما اوجد نظاما اقتصاديا عرف بالنظام الاقتصادي المختلط الذي جمع مزايا و ايجابيات النظامين الاشتراكي و الرأسمالي ، فيما حاول تجنب عيوبها . وكانت دولة الرفاه شكلا من اشكال هذا النظام(36). وهكذا ارتبطت الحرية والرفاهية بالحركات السياسية المتنافسة للرأسمالية والاشتراكية. علاوة على ذلك ، عادة ما ترتبط الحرية بالديمقراطية الإجرائية لدولة تشريعية ، على الرغم من انتقادات ميل إلى "طغيان الأغلبية" ، في حين ترتبط الرفاهية بالديمقراطية الجوهرية لدولة طرفية ذات توجه تنفيذي ، على الرغم من آمال ماركس بعيدا عن الدولة. ومع ذلك ، فإن العلاقة بين الحرية والرفاهية لا يطرحها أي من الطرفين كمقايضة. يرى المطحنة الحرية كمفتاح للتنمية البشرية. يرى ماركس نهاية الاستغلال كمفتاح للحرية الحقيقية. أصبحت الحرية والرفاهية متداخلتين في سياق التطور السياسي للمواطنة الرأسمالية والاشتراكية ، وإن كان ذلك في أنماط مختلفة(37). وسرعان ما تغيرت الاشتراكية والشيوعية من حركة تهدف إلى إقامة مجتمع جديد وإنسان جديد إلى حركة مثلها الأعلى تحقيق حياة بورجوازية للجميع وجعل البورجوازي العالمي هو إنسان المستقبل . وساد الاعتقاد أن تحقيق الثروة والرفاهية للجميع سيحقق السعادة غير المحدودة للجميع(38). يبدو أن الماركسيين الذين يكتبون على الرفاهية قد شددوا على جانب أو آخر من جوانب ما يقترحه ماركس فقط بشكل تخطيطي ولم يربطهم بشكل غير طبيعي برؤيتهم الخاصة. وهكذا تجاهل الماركسيون الملطّخون بالإيديولوجية الإيديولوجيا(39). والإيقاع السريع لمكاسب الرفاهية في العشرين سنة أدى ببعضهم لأن يترهب الى أن حركة التاريخ نحو الاشتراكية ستتبعها مباشرة ، بينما تنعس الطبقات العاملة . مع ذلك فإن الهزيمة الايديولوجية التي منيت بها الفلسفة و الايديولوجيا الإنسيتان في اعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي قد حولت الامور سريعا إلى حكاية نهاية التاريخ . و قد انقضت خمس عشرة سنة منذ ذلك الوقت من حروب ملحة و فقر ملح ، الأمر الذي قلب الموائد مجددا ، و من المأمون أن نقول إن الاشتراكية لن تتقدم على صحن من الفضة ، و ستتطلب على الاقل تضامنا ووعيا أمميين بأنسنة مسار التطور الانساني(40). خفضت صفوف الماركسيين الأرثوذكس. معظم الماركسيين المعاصرين يملكون المدافعين عن برامج الرعاية الاجتماعية والمدافعين عنها ، على الرغم من أنهم لا يزالون منتقدين للإنجازات المحدودة لدول الرفاهية(41). غير أن تلك الايديولوجيات التي نشأت في مرحلة نفوذ الرأسمالية الصناعية، مما أدى إلى نشوب صراع ايديولوجي في الماضي ، قد استنفذت، أي انها فقدت حقيقتها و قوتها الإقناعية لدى المثقفين الراديكاليين، وفيما عدا القلة التي تؤمن بالمخططات الاجتماعية لتحقيق طوباوية الانسجام الاجتماعي ، أو القلة المحافظة التي لا ترى للدولة دخلاً في الاقتصاد، وتناهض دولة الرفاهية، فإن هناك بالتقريب إجماعاً بين المفكرين في الغرب على المسائل السياسية، والتعددية، ولا مركزية السلطات، والاقتصاد المختلط، و دولة الرفاهية(42) . إن الإنصاف عند رولز هو الحل الممكن لتجاوز خطأ الاشتراكية التي عظمت العدالة الاجتماعية و المساواة على حساب الحرية الفردية و قصد إصلاح مأزق الرأسمالية التي نادت بالملكية الخاصة و حرية السوق و اهملت الحقوق الاجتماعية و الانسانية للعمل ، ليكون بذلك احسن طريق ثالث يدافع عن مبدأ المساواة في حق الحرية للمجتمع دون ان يتنافى ذلك مع وجود تفاوت و لا مساواة تبرر دوما بالنظر إلى حصول المنفعة العامة و و المصلحة العمومية(43). فالمفاهيم المادية لنمو الرفاهية تميل إلى أن تكون محايدة فيما بين توفير الرعاية في السوق أو الدولة. إذا لم يكن المال موجوداً ، فإن السوق لن ينتج رفاهية ، ولا يمكن تمويله. من المنظور المادي ، يتطلب التوسع في إنتاج السوق أو إنتاج الرعاية الاجتماعية المزيد من المال. هذا الافتراض المادي يتقاسمه الليبراليون الموجهون نحو السوق والماركسيين الموجهين نحو الدولة(44). من الاتجاه الاشتراكي، أخذت الدولة الوطنية العديد من التصورات والمناهج عن التنمية؛ ضمن الطريق الاشتراكي"(تمييزا عن الطريق الرأس). مالي و لعل اهم هذه المقتبسات اللجوء الى " الدولنة " على نطاق واسع من خلال، حركة التأميم التي، طالت مجموع المؤسسات الاقتصادية من بنوك.. و شركات ثم، اعتماد نهج التخطيط المركزي على الطريقة السوفيتية؛ القائمة على الدور الرائد للدولة، في إعداد خطط التنمية. أخيرا وليس آخرا، هناك نهج الانكفاء على الذات، وعدم الاندماج في الأسواق العالمية(45). السياسي القائم ، ولهذا فقد شهدت العقود الثلاثة

الأخيرة ظهور فاعلين جدد مثل السوق وجماعات الضغط والمجتمع الأهلي ولهذا جرى إحياء مصطلح المجتمع المدني بوصفه مجموعة من التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، ومن الواضح أن إحياء المجتمع المدني بصيغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة، ويبدو أن أزمة دولة الرفاه في أوربا الغربية كانت هي العامل الأبرز في هذا الصدد(46). في رأي ماركس، هو محيطة المجتمع الأساس الاقتصادي، مما يوفر أساسا للعلاقات السياسية والاجتماعية البنية الفوقية. الطبقة الحاكمة هم أولئك الذين يملكون والتحكم في وسائل الإنتاج. وهذا لا يعني أن هذه القاعدة بالجلوس معا لاتخاذ القرارات؛ مفهوم الطبقة المصير يوحد الناس وفقا لمصالحها المشتركة، وأنها القاعدة بمعنى أنها تنشئ الظروف التي تعمل فيها الحكومة. الصيانة، أو الاستنساخ النظام الاجتماعي يتحدد عن طريق الهيمنة. راسل يشير إلى السلطة إنتاج الآثار المتوخاة. ولكن ويقول احد الباحثين (هذا ليس كافية تماما، لأن الناس لم يكن لديك إلى الانتظار لإصدار تعليمات. الهيمنة هي عملية من خلالها المفاهيم الاجتماعية والقيم هي على شكل وتؤثر وتحدد في نهاية المطاف صالح الطبقة المهيمنة .
فينش يصف عددا من الطرق التي النظام التعليمي تستنسخ النظام الاجتماعي. وتؤكد أنها بتعليم وتدريب القوى العاملة. فهي تعزز البنية الطبقية، بالتشديد على تقسيم العمل والاستمرارية للمهن بين الأجيال. أنه يثقف الناس إلى أقسام الجنسية. أنه سوسياليسيس الناس في الثقافة المهيمنة وفضائل النظام السياسي. السلطة التنفيذية للدولة الحديثة، كتب ماركس، هو لكن لجنة تابعة لإدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية كلها يجعل القضية أن هذا نابع من قيم تلك في الحكومة، إلى جانب القيود المفروضة على الحكومة بالنظام الصناعي. ويقول بولانتساس، على النقيض من ذلك، أن الدولة ليست بالضرورة المصدر الرئيسي للطاقة في المجتمع، وأنه يعكس الصراع من فئات مختلفة، والفصائل داخل فئات مما يعني أن هناك من المحتمل أن تكون أوجه عدم الاتساق، أو التناقضات، في التدابير التي تتخذ الدولة. ينظم الدولة ويستنسخ فئة الهيمنة بإنشاء حقل متغير من حلول توفيقية بين الفئات المهيمنة والتي يهيمن عليها؛ وكثيراً جداً ما سيشمل هذا حتى فرض بعض تضحيات مادية قصيرة الأجل على الفئات المهيمنة. ... ينبغي إلا ننسى ابدأ أن سلسلة كاملة من الاقتصادية تدابير.. فرضت على الدولة بكفاح يسيطر عليها فئات(47). وقد ذكرت التحليلات الماركسية على وجه الخصوص أن منطق إعادة التوزيع لدولة الرفاه يتناقض مع المنطق العام للرأسمالية ، الذي يحكمه هذا النظام من خلال الاحتياجات الوظيفية للربحية والتراكم ، وأن هذا التناقض يشكل تهديدًا للشرعية وسيؤدي بالضرورة إلى تحول دولة الرفاهية(48).

إذا شدَّدت الوظيفة على الدور الإيجابي الذي يجب أن يلعبه الإنفاق الاجتماعي في ضمان الأداء السلس للمجتمع الصناعي ، فإن النهج الماركسي ، مع تبني فهم وظيفي بدرجة عالية لدولة الرفاهية ، أكد بدلاً من ذلك أن الإنفاق على الرعاية الاجتماعية كان عملية متناقضة أدت إلى خلق اتجاهات نحو أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية(49).هذه الصراعات تدور حول ما قد يعينها بعوض اجتماعيا وتاريخيا مفهوم شعبية " الاحتياجات": من الضمان الاجتماعي للسياسات فيما يتعلق بالبطالة والحقل بأكمله من الاستهلاك الجماعي. ... ولكن... جميع التدابير التي اتخذتها الدولة الرأسمالي، حتى تلك التي فرضها الجماهير الشعبية، هي في التحليل الأخير إدراجها في استراتيجية الموالية رأسمالية أو متوافقة مع الاستنساخ توسيع رأس المال. انظر عادة تقديم خدمات الماركسيين، لا كشكل مقنع من القمع، ولكن كنتيجة للصراع بين رأس المال والعمل صراع فيها أيا من الجانبين كلياً يفوز أو يخسر، ولكن في الذي رأس المال، من خلال عملية الهيمنة، يحافظ على اليد العليا. المؤلفات الحديثة، محاولة لتعديل المواقف الماركسية التقليدية، وقد درست طرق في الرعاية الاجتماعية التي تساعد على توفير للحفاظ على النظام. أنها تشدد على دور الرعاية الاجتماعية في إضفاء الشرعية على النظام الاجتماعي القائم، وتكملة هذا مع الجوانب المتعلقة بمراقبة والاستنساخ. غينسبرغ يجادل بأن الرعاية الاجتماعية هو أساسي في عملها مفصلة لتأكيد الأمر لرأس المال على العمل وفي وجودها أيديولوجية عامة لضمان الولاء لدولة الطبقة العاملة. سوندرز، الكتابة عن الدولة المحلية، يشير إلى صون النظام والتماسك الاجتماعي من خلال دعم السكان "الفائض" (مثل الخدمات الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية الأخرى دعم الخدمات مثل أماكن إيواء مؤقتة) ومن خلال دعم وكالات شرعية (مثل المدارس، والعمل الاجتماعي، "مشاركة الجمهور") فعالية، ترفض هذا التحليل العديد من الآراء المثالية والأخلاقية للرعاية الاجتماعية تعتبر حتى الآن. و توفير الرعاية الاجتماعية أيضا يخدم الصناعة من خلال العملية التي تدعو الخاص سلعة، تساعد على تهيئة الظروف التي فيها السلع التي يمكن تداولها في السوق الاقتصادية. يكتب أوكونور أن وظيفة نظام الرعاية الاجتماعية هو ليس فقط للسيطرة على السكان سياسيا ولكن أيضا لتوسيع نطاق الأسواق المحلية والطلب(50). وبالتالي ، فإن التحليلات الماركسية المثمرة لدولة الرفاه الاجتماعي قد أكدت من جديد البونابرتية بلا منازع ودورها الوظيفي الواضح المفترض للرأسمالية ،

CC BY

وقدمت بدلاً من ذلك وصفاً للموقف المتناقض المتأصل في الدولة الحديثة كممثل عام يعتمد على الموارد الخاصة – والجزء لعبت من قبل السياسة الاجتماعية في التخفيف من حدة التعدي ضدها(51). أحدهما هو الشعور الغريب بأن حجج الماركسيين والماركسيين الجدد.أن دولة الرفاهية الكينزية كانت تعمل أساساً في مصلحة استنساخ الرأسمالية (حتى لو لم يكن بمقدورها دائمًا تحقيق ما وعدت به). أصبحت العقيدة غير المعترف بها في التسعينيات ، حتى أصبحت الآن مشروعة – ومن المتوقع بالفعل – للحكومات ومنظمات الأعمال أن تجادل بأن هذا الأمر يجب أن يكون كذلك ، حتى لو كانوا أقل اقتناعاً بأنه بالفعل(52). الأزمة المالية للدولة ، قدمت أكثر الحقائق الماركسية صراحة عن التناقضات الداخلية للرأسمالية الاجتماعية الحديثة من خلال ربط مهمتين حكوميتين: التراكم والشرعية(53).النظرة الماركسية ، التي تفيد بأن دولة الرفاهية تخدم مصلحة الطبقة الرأسمالية بطريقتين: من خلال زيادة كمية ونوعية القوة العاملة (إعادة إنتاج القوى العاملة) والحفاظ على الانسجام الاجتماعي (إعادة إنتاج علاقات الانتاج). على سبيل المثال ، يمكن للصحة العامة تحسين إنتاجية القوى العاملة وكذلك نزع فتيل مصدر محتمل للتوترات(54).

هو قوة الحجة النيو–ماركسية أن أنها تسهم في شرح لبعض وظائف الرعاية الاجتماعية التي يمكن أن تستخدم. القضية الماركسي هو وضع واحد، على الرغم يمثل المخطط المعطى هنا سوى جزء من مجموعة أكثر شمولاً من النظريات للمجتمع. ويوفر وسيلة لتفسير حالة معقدة. وهناك الكثير من المزاعم المثيرة للجدل في الماركسية: أن تطور المجتمع يعتمد على قاعدة اقتصادية؛ أن العلاقات الاجتماعية تتحدد أساسا بالعلاقات بين المنتجين؛ أن العلاقات الأساسية في المجتمع الاستغلال؛ أن أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج السيطرة عليها؛ أن النظام الاقتصادي أساساً غير مستقر؛ وأن يجب أن ينهار النظام من خلال عملية الملونون التدريجي مما أدى إلى الثورة. بيد أن هذه الحجج، وخارج نطاق هذا الكتاب(55). بين عامي 1968 و 1985 تقريباً ، جادل اليسار اليساري الماركسي بأن باختصار ، تمثل الأدبيات الماركسية البحث عن سياسة اجتماعية يوتوبيا ، أي مجتمع لا يوجد فيه تضارب بين المصلحة الذاتية لمنتجي ومستهلكات دولة الرفاهية أو بين مطالبات متنافسة على الموارد الوطنية(56). يبدو أن الماركسيين الذين يكتبون على الرفاهية قد شددوا على جانب أو آخر من جوانب ما يقترحه ماركس فقط بشكل تخطيطي ولم يربطهم بشكل غير طبيعي برؤيتهم الخاصة. وهكذا تجاهل الماركسيون الملطّخون بالإيديولوجية الإيديولوجيا(57). بين عامي 1968 و 1985 تقريباً ، جادل اليساري الماركسي بأن دولة الرفاهية بشكل متزايد كانت وسيلة أقل لتلبية احتياجات حقيقية وأكثر وسيلة لامتصاص التكاليف الاجتماعية للإنتاج الرأسمالي(58). يحاول النهج الماركسي الجديد توفير فهم لإعادة هيكلة دول الرفاهية التي حدثت في البلدان الصناعية المختلفة منذ الثمانينيات (59). في سياق التحليل للرعاية الاجتماعية، والماركسية قد العديد من نقاط الضعف. **أولاً**، هناك ميل إلى أن يكون التبسيط. رأي الماركسية تعتمد على تقسيم أساسية بين فئتين، وتفسر أدلة التعقيد المتزايد لهياكل السلطة والتغيرات في المجتمع سطحية أساسا. و **ثانيا**، فإنه يعاني من بعضها البعض، وأن تناسب القطع. وكثيراً ما لم تفعل ذلك. **ثالثا**، الماركسية تعتمد على تفسير للظروف التي قد تكون صالحة في بعض الجوانب، ولكن لا يترك مجالاً لوجهات أخرى نفس القدر المعقول في الرعاية–المنظورات التي تصف رفاه درجات متفاوتة كماالإنسانية التعددية أو أساس في تطوير مفهوم المواطنة. هذا نموذج لرؤية النفق. الرعاية معقدة، وأي تفسير كاف لمهامها أن تكون متنوعة. **رابعا**، يتفق التركيز على الجوانب السلبية لتوفير الرعاية الاجتماعية ليس فقط أحادية الجانب، بل أيضا، أعتقد، المشتبه به أخلاقيا؛ التمثيل لتوفير الرعاية الاجتماعية كإنجاب أو سلعة تعني أن هناك شيئاً يستحق الشجب حول التدابير التي تجعل حياة الناس أفضل. **خامسا**، المؤلفات الماركسية، مثل النظرية السياسية التحليلية في كثير من الأحيان بعيدة عن الواقع، ويمكن أن تكون غامضة للغاية. وهناك قدر كبير من التوكيد العقائدي، مع النظر في لا من طرق العرض الأخرى، والأدلة المستخدمة انتقائية للغاية إذا لم يكن هناك أي دليل على الجميع. وأخيراً، كثيرا ما هو مكتوب فقط منحرف ذات صلة بمشاكل الرعاية. قضايا مثل إساءة معاملة الأطفال، والإعاقة الذهنية أو التشرد تحظى باهتمام عابرة في أحسن الأحوال. فمن الممكن لاعتماد منظور بشأن المشاكل الاجتماعية والسياسات من إطار ماركسية، وهو بداية العمل لتظهر الذي يفعل ذلك: كريس جونز، على سبيل المثال، في تحليل ماركسي للعمل الاجتماعي، تشير إلى أن الوقاية من إساءة معاملة الأطفال يهدف إلى توفير المال عن طريق الحفاظ على الأطفال من الرعاية السكنية، منع النفايات من الأصول البشرية ، وربما عن طريق الحد من مشكلة المواطنين عالية التكلفة . ولكن هذا طريق طويل من يجري علاج كامل لهذه المسألة. بعض خدمات الرعاية الاجتماعية ببساطة تقع خارج نطاق القضايا التي الماركسية تفسيرات أساسا موجهة(60). في المنظور الماركسي – من حيث التاريخ ونطاق القيم – احتلت دولة الرفاهية وضعًا ما إلى حد

ما. وبما أن تقدم المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية كان حتمياً ، فإن دولة الرفاه – وهي ملحقة ضرورية للرأسمالية المتقدمة – لم تكن أكثر من مجرد ظاهرة انتقالية مقصودة أن تختفي مع مجيء المجتمع الاشتراكي(61). الاشتراكية نظام اقتصادي اجتماعي، يهدف إلى مشاركة افراد المجتمع بالانتاج والدخل القومي، وبناء الدولة وتحقيق المساواة بين افراد المجتمع ماديا ومعنويا، والغاء التقسيم الطبقي في المجتمع والغاء استغلال الانسان للانسان وتكون وسائل الانتاج ملكا للمجتمع؛ أي ملكا للدولة ويكون هدف الانتاج تلبية الحد الاقصى من حاجات المجتمع المادية ويتم الانتاج في ظل هذا النظام على وفق خطط تضعها الدولة وتشرف على تنفيذها ويتم توزيع الناتج من قبل الدولة وفقا لقانون التوزيع الاشتراكي " كل حسب عمله" أنضوى تحت لواء الفكر الاشتراكي مفكرون كثيرون، وعلى الرغم من اختلاف ميولهم وآرائهم إلا انهم يجمعون على مبادئ اساسية منها رفضهم للنظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الفردية، ولهذا الفكر ثلاثة تيارات، أولها المثالية ويمثلها اشتراكيو فرنسا والثانية العلمية وعلى رأسهم (كارل ماركس) والثالثة مجموعة متعددة الميول تخضع تحت اسم المذهب الماركسي ينظر الاشتراكيون للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج على أنها أساس النظام الاقتصادي؛ فقد ذكر من المادة من دستور الاتحاد السوفيتي السابق الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج تشكل ملكية الدولة (ملكية الشعب باسره). والى جانبها توجد المكاسب التعاونية لوسائل الانتاج. وقد نقلت النظرية الماركسية اللينينية هذا الفكر إلى الواقع الاساسي الذي قامت عليه الانظمة الاشتراكية التي سادت في بلدان متعددة خلال القرن العشرين .

فالاقتصاد الاشتراكي لا تحكمه السوق ونزعة الربح الفردي بل تتحكم فيه اساسا خطة اقتصادية هدفها تلبية حاجات المجتمع المتزايدة التي تعبر عنه اهدافه ورغباته ويعد الربح في هذا النظام وسيلة اكثر منه غاية. وتتعارض الاشتراكية تعارضا مع الرأسمالية؛ لأن القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستبدال الملكية الاجتماعية بها يؤدي إلى تغير البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع، وبعد ان كان هدف الانتاج في القطاع الراسمالي تحقيق الربح لمالكي وسائل الانتاج باستغلال الطبقة العاملة والكادحين أصبح هدف النظام الاشتراكي تلبية حاجات اعضاء المجتمع المادية ووضع حد للاستغلال(62). تؤكد الأشكال "الهيكلية" للماركسية على القيود الاجتماعية والضغوط على الدولة وسياساتها. في بعض إصدارات الماركسية البنيوية ، تجبر حاجات التراكم الرأسمالي الدولة على تنفيذ سياسات رفاهية محددة(63). وفي النظام الاشتراكي كانت الحماية الاجتماعية تشمل كافة افراد وفئات المجتمع وكانت شعوب هذه الدول تنظر إلى المكاسب الناجمة عن الضمان الاجتماعي بأنها مضمونة مئة بالمئة حيث كانت تلك المكاسب تشكل جزءا مهما من دخول الافراد، وذلك لان النظام الاشتراكي للمدة 1945–1970 قد حقق معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو والتوظيف. واعتمدت المنظومة الاشتراكية على النموذج الستاليني، وهذا النموذج الذي كانت فيه الوظائف مأمونة تماما للقوى العاملة فضلاً عن أنه أدى إلى الغاء الملكية الفردية لأدوات الانتاج واعتمد أيضا تخطيطا مركزيا، و نتيجة لذلك ففي نهاية الستينات من القرن العشرين كان هذا النموذج الذي ساد في دول المنظومة الاشتراكية قد وصل ذروة عطاءه . الا ان الحال لم يستمر هكذا ولاسيما بعد انهيار المنظومة الاشتراكية فنلاحظ ارتفاع معدلات البطالة والاسعار؛ نتيجة التدهور الاقتصادي لهذه الدول وانتشار ظاهرة الفقر على نحو هائل بحيث اصبحت اعداد غفيرة من الناس لا تحصل على الدخل الادنى اللازم لمواجهة ضروريات الحياة والغي الدعم، وقلصت برامج الضمان الاجتماعي، وتزايدت حالات العمل المؤقت لبعض الوقت وانخفضت مستويات الاجور، ولهذا فقد زاد عدد من يعيشون ضمن أو في خط الفقر وكذلك تأثر الضمان الاجتماعي حيث إن مصروفات الضمان الاجتماعي سرعان ما تعرضت للضغط الشديد في ضوء برامج التثبت الاقتصادي التي استهدفت خفض عجز الموازنة العامة وتحرير الاسعار(64).

الخاتمة:

توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات و التوصيات حول دولة الرفاهية في الفكر الماركسي ومنها :

أولا: الاستنتاجات:

1. وفق المصطلحات الماركسية ، فإن المجتمعات الرأسمالية هي مجتمعات طبقية متصارعة بطبيعتها ، نظرا إلى علاقات الاستغلال القائمة بين الطبقات .

2. تولي الماركسية اهتماماً كبيراً للرفاه الذي تنظمه الدولة . و الدولة في التحليلات الماركسية واسعة المدى و حاضرة في كل مكان ، فهي تضم الهيئة التشريعية ، و الخدمة المدنية ، و السلطة القضائية ، و الجيش ، و الشرطة ، و مختلف الاجهزة الحكومية المحلية و الاقليمية ، و عددا اخر من الهيئات شبه المستقلة ، و شبه العامة .
3. في المنظور الماركسي – من حيث التاريخ ونطاق القيم – احتلت دولة الرفاهية وضعًا ما إلى حد ما. إن الكتاب الماركسيين الأفضل يعتبرون أن معظم أدبيات دولة الرفاهية هي مجرد دراسات في الإدارة العامة وليست أعمال نظرية مناسبة لأنها تتجنب الأسئلة الكبيرة لأسباب وأسباب استعداد الأغنياء والأقوياء لإعادة توزيع الثروة.
4. الكثير من أدبيات دولة الرفاه تشمل دراسات حالة عن الخدمات المختلفة لدولة الرفاهية .
5. يرى ماركس نهاية الاستغلال كمفتاح للحرية الحقيقية. يحاول النهج الماركسي الجديد توفير فهم لإعادة هيكلة دول الرفاهية التي حدثت في البلدان الصناعية المختلفة منذ الثمانينيات .
6. في المنظور الماركسي – من حيث التاريخ ونطاق القيم – احتلت دولة الرفاهية وضعًا ما إلى حد ما. وبما أن تقدم المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية كان حتمياً ، فإن دولة الرفاه – وهي ملحقة ضرورية للرأسمالية المتقدمة – لم تكن أكثر من مجرد ظاهرة انتقالية مقصودة أن تختفي مع مجيء المجتمع الاشتراكي .

ثانيا : التوصيات :

انطلاقا من الاستنتاجات البحث يرى الباحث ضرورة تقديم التوصيات كما يلى:

1. يوصي الباحث بأعتماد الفكر الماركسي الذي بامكانه تحقيق الرفاه للمجتمع.
2. بناء دولة الرفاهية لن تتحقق إلا بالقيام الديمقراطية و الحرية الاقتصادية.
3. على الدول الشيوعية عليها أن تعمل على تغيير أنظمتها السياسية الشمولية و تطبيق مبدأ الديمقراطية لتكون قادرة على تحقيق الرفاه.
4. التداول السلمي للسلطة السياسية في الدول الشيوعية تتحقق الدولة الرفاهية.

الهوامش و المصادر :

(1) محمد أحمد عمر بابيكر ، نظرية الرفاهية االقتصادية في الاقتصاد الاسلامي ودور الزكاة في الرفاه االجتماعي ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي ، العدد 80 ، 2014 ، ص 14 .

(2) احمد جاسم محمد و محمد حسن عوده ، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (1975 – 2011) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 8 ، العدد 31 ، 2014 ، ص 84 .

(3) محمد أحمد عمر بابيكر ، مصدر سبق ذكره ، ص14.

(4) عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، موسوعة السياسية ، ج 2 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت , د . ت ، ص 713 .

(5) إدريس رمضان حجي ، تحليل وقياس الرفاهية وعالقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة 2011 ، تنمية الرافدين ، المجلد 36 ، 2014 ، ص 252 .

(6) ياس خضر عباس العباسي ، مدخل يف أنثروبولوجيا الرعاية والرفاه ، جامعة المستنصرية ، كلية الاداب ، قسم الانثروبولوجيا التطبيقية ، 2013 ، ص 13 .

(7) سلام عبد علي العبادي و مثال عبد الله غني العزاوي ، السياسة الاجتماعية في العراق – جدل دولة الرفاه و اقتصاد السوق ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العدد 96 ، ص ص 50 ، 51 .

(8) صدام محمد محمود و اخرون ، أهمية إالفصاح المحاسبي عن المسؤولية االجتماعية وانعكاسه في بيان دور المنشآت في تحقيق الرفاهية االجتماعية ، جامعة تكريت – كلية الإدارة والإقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم إالدارية واالقتصادية ، المجلد 2 ، العدد ، 22 ، ج2، 2102 ، ص ص 12 ، 13 .

(9) أحمد عز الدين محمد ، دولة الرفاه في مصر، 1995–2005 ، مجلة سياسات عربية ، العدد ١١ ،2014 ، ص ص 54 ، 55 .

(10) عياد هيشام ، أثر النمو االقتصادي على الفقر في وجود الالمساواة االقتصادية في الجزائر والدول النامية خالل الفترة 1970–2013 ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان ، كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، 2017 ، ص 13 .

(11) أحمد عز الدين محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 56 .

(12) احمد خليل الحسيني و خالد حسين علي ، اشكالية دولة الرفاه بين الاسباب و النتائج ، المحور الاقتصادي ، علمية دورية فصلية محكمة تصدرها كلية الإدارة و الاقتصاد بجامعة القادسية ، المجلد 8 ، العدد 2 ، 2006 ، ص ص 103 ، 104 .

(13) احمد السيد النجار و اخرون ، دولة الرفاهية الاجتماعية ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 91 .

(14) المصدر نفسه ، ص 94 .

(15) مازن عيسى الشيخ راضي و ايمان عبد الكاظم جبار ، نظام الامان الاجتماعي مقاربة بين الفكر الاسلامي والاقتصاديات الوضعية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 8 ، العدد 31 ، 2014 ، ص ص 3 ، 4 .

(16) عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية (الواقع الآفاق) الدنمارك نموذجاً، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية الادارة و الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، اطروحة الدكتوراه ، 2012 ، ص 140.

(17) صفاء صابر خليفة محمدين،نموذج دولة" الرفاهية الاجتماعية" دراسة في الإشكاليات والمآلات، 2022 ، ص 281 .

(18) مؤسسة روزا لوكسمبورغ ، الإشتراكية الديمقراطية ، https://www.rosalux.ps/، 1/ 8 / 2023.

(19) ماري دالي ، الرفاه ، ترجمة: عمر التل ، ط1، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015 ، ص ص 90 – 91 .

(20) المصدر نفسه ، ص ص 91 – 92 .

(21) المصدر نفسه ، ص ص 92 – 93 .

(22) روزنتال و ب . يودين ، الموسوعة الفلسفية ، ترجمة : سمير كرم ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، د . ت ، ص ص 203 ، 204 .

(23) Clem Brooks and Jeff Manza , Why Welfare States Persist , The University of Chicago Press, Chicago and London , 2007, p .16 .

(24) Lee J. Alston and Joseph P. Ferrie , Southern paternalism and the rise of the American welfare state , Cambridge University Press , Cambridge , 1999 .p.146 .

(25) Richard Rose and Rei Shiratori (Edited) , The Welfare State East and West , Oxford University Press , Oxford New York Toronto , 1986 , p. 15.

(26) Fred C. Pampel and John B. Williamson , Age,class, politics,and the welfare state , Cambridge University Press , Cambridge , 1989 , p . 32 .

(27) ماري دالي ، مصدر سبق ذكره ، ص 93.

(28) إيان كريب، النظرية الإجتماعية ، ترجمة : محمد حسين غلوم ، عالم المعرفة ، العدد 244 ، 1999 ، ص ص 13 ، 14 .

(29) Catherine Jones (Edited) , New perspectives on the welfare state in Europe , Routledge , London and New York , 1993 , p.17 .

(30) Judith Buber Agassi , The Rise of the Ideas of the Welfare State , Philosophy of the Social Sciences, Vol. 21 No. 4, 1991, p.p 455, 456 .

(31) بيغيت دبير و اخرون (اعداد) ، من الثورة إلى التحالف الأحزاب اليسارية في أوروبا ، ترجمة: عباب مراد وإلهام عيداروس ، ط 1 ، مؤسسة روزا لكسمبورغ – مكتب شمال إفريقيا ، 2014، ص 4.

(32) Clem Brooks and Jeff Manza , op . cit , p.2 .

(33) هادي قبيسي ، دولة الرّفاه ، مجلة مع الشباب ، العدد 2 ، 2018 ص .

(34) George Steinmetz , Regulating the Social , Princeton University Press , America , 1993 , p.169.

(35) Irwin Garfinkel and Lee Rainwater, and Timothy Smeeding , Wealth and Welfare States Is America a Laggard or Leader? , Oxford University Press , Oxford New York Toronto , 2010 , p.p.3,4.

(36) احمد خليل الحسيني و خالد حسين علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 97 ، 98 .

(37) Brantly Womack , John Stuart Mill, Karl Marx, and Modern Citizenship , Journal of Cambridge Studies , Volume7, No. 4 , p.p.3,4.

(38) إريك فروم،الإنسان بين الجوهر والمظهر ،ترجمة:سعد زهران ، عالم المعرفة،العدد 140، 1989، ص 16.

(39) Elizabeth Wilson , Women & the Welfare State , Tavistock Publications , London and New York , 1977 , p.38.

(40) احمد السيد النجار و اخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 106 ، 107 .

(41) Irwin Garfinkel and Lee Rainwater, op . cit , p.4.

(42) عامر حسن و عماد احمد ، مستقبل الايديولوجيا واليوتوبيا في الفكر السياسي الغربي الحديث ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 43، ص 36 .

(43) علي تتيات ومحمد بلعزوقي ، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز ، مجلة جامعة النجاح لألبحاث (العلوم االنسانية) ، المجلد 28 ، العدد 5 ، 2014 ، ص ص 1240 ، 1241 .

(44) (34)Richard Rose and Rei Shiratori , op . cit , p . 22.

(45) عبد الله مولة ، التحكم في التبادل الحر والتنمية : من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية ، مجلة التواصل ، العدد 24 ، 2009 ، ص ص 50 ، 51 .

(46) سلام عبد علي العبادي و مثال عبد الله غني العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 68 .

(47) بول سبيكر ، مبادئ الرعاية الاجتماعية ، ترجمة : حازم محمد إبراهيم مطر ، ط 1 ، المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا للنشر، ٢٠١٧ ، ص 145 .

(48) Stein Kuhnle (Edited) , Survival of the European Welfare State , Routledge , London and New York , 2000 , p .1.

(49) Peter Baldwin , The Politics of Social Solidarity , Published by The Press Syndicate of University of Cambridge , Cambridge , 1990 , p.21 .

(50) بول سبيكر ، مصدر سبق ذكره ، ص 146 .

(51) Peter Baldwin , op . cit , p .40 .

(52) Roger Burrows and Brian Loader (Edited) , Towards a Post-Fordist Welfare State? , Routledge , London and New York , 2004 , p .120.

(53) Steffen Mau , The Moral Economy of Welfare States , Routledge , London and New York , 2003 , p . 9 .

(54) Pierre Pestieau , The Welfare State in the European Union , Oxford University Press , Oxford New York , 2006 , p. 8.

(55) بول سبيكر ، مصدر سبق ذكره ، ص 148 .

(56) Catherine Jones, op . cit , p .9.

(57) Elizabeth Wilson , op . cit , p . 38 .

(58) Eric S. Einhorn and John Logue , Modern Welfare States , Praeger Publishers , London , 2003, p. 319.

(59) Roger Burrows and Brian Loader , op . cit , p . 52 .

(60) بول سبيكر ، مصدر سبق ذكره ، ص 149 .

(61) Catherine Jones , op . cit , p . 17 .

(62) مازن عيسى الشيخ راضي و ايمان عبد الكاظم جبار ، مصدر سبق ذكره ، ص 5 .

(63) George Steinmetz , op . cit , p .28.

(64) مازن عيسى الشيخ راضي و ايمان عبد الكاظم جبار ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 5 ، 6 .